



اللجنة الأولى
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الخميس
٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة السادسة عشرة

(بولندا)

السيد مروزييتش

الرئيسي :

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

UN LIBRARY

NOV 29 1991

UN/ISA COLLECTION

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.16
7 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

بنود جدول الاعمال من ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيدة حسن (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مستهل

كلمتي اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أقدم اليكم تهنئة وفدي الحارة والصادقة على انتخابكم الذي تستحقونه لترؤس مداوات هذه اللجنة الهامة جدا . إن انتخابكم ، سيدي ، اعتراف بخبرتكم الواسعة وبراعتكم في معالجة القضايا الدبلوماسية الدولية المعقدة . ونعرب أيضا عن تهنئتنا لأعضاء مكتب اللجنة الآخرين .

عندما اجتمعنا في هذه اللجنة قبل عام لبحث ومناقشة بند نزع السلاح الهام والمدرج في جدول الاعمال ، قمنا بذلك في ظل مناخ دولي مؤات الى أبعد الحدود . ولقد شهد العالم لأول مرة تراجع الحرب الباردة والمواجهة في الماضي بين الدولتين العظميين أمام حقبة جديدة من التعاون والوثام . وهذا التحول الهام في الصراع العنقادي بين الشرق والغرب والمواجهة العسكرية بينهما تجسد بشكل مناسب في انهيار حائط برلين .

وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا اليوم ، ثمة اتجاهات مشجعة أخرى نحو تحسن المناخ العالمي ، وخصوصا في سبيل ازالة أسلحة التدمير الشامل . وهذه التطورات الايجابية عززت بطبيعة الحال توقعات المجتمع الدولي بقيام عالم سلمي وآمن .

إن الامين العام ذكر في تقريره عن أعمال المنظمة :

"وعلى الصعيد العالمي ، تشمل الاولويات السعي الى اجراء تخفيضات

جديدة في الاسلحة النووية تؤدي الى الاستقرار ، والحفاظ على قوة الدفع المستعادة لدعم معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ووقف الانتشار غير المكبوح لاسلحة الدمار الشامل المتطورة والتكنولوجيا ذات الصلة والاسراع في عقد اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية وتعزيز الالتزامات الاساسية بموجب اتفاقية الاسلحة البيولوجية" . (A/46/1 ، ص ١٤)

إلا أن هناك علامات تبعث على الأمل في أن إبرام جنوب أفريقيا لاتفاق الضمانات وتوقيعها عليه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وانضمامها قبل ذلك إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، كل ذلك قلل من التهديد الذي تشكله القدرة النووية لذلك البلد . بيد أن وفدي يود أن يكرر ذكر أن أي تساهل من جانبنا بشأن هذا الأمر الحيوي من شأنه أن يكون خطرا وضارا بالسلم والأمن لا بالنسبة إلى بلدان أفريقيا فحسب ، بل بالنسبة إلى العالم بأسره .

إن لم نتمكن من سدها تماما . وإلا فإن جميع المكاسب المحدودة التي حققناها حتى الآن ، وخاصة في ميدان نزع السلاح ، مصيرها الفشل .

السيد كاميليري (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه

هي المرة الأولى التي أخطب فيها اللجنة ، أود أن أهنئكم ، سيدي ، وباقي أعضاء المكتب على انتخابكم .

إن أثر التغييرات الجذرية في العلاقات بين الشرق والغرب أصبح على نحو متزايد نقطة انطلاق للمناقشات بشأن الحالة الراهنة وآفاق النظام الدولي .

وكان محور التطورات الأخيرة روح الثقة الجديدة التي انبثقت بين الدولتين الحائزتين على أعلى الترسانات على الإطلاق . وجذور هذه الثقة متنوعة ومعقدة .

يرى البعض أن الفترة الطويلة من الانفراج وعملية بناء الثقة التدريجية التي رافقتها من العوامل الهامة في التطورات الأخيرة . ويعلق آخرون قدرا أكبر من الأهمية على التطورات الداخلية في الاتحاد السوفياتي وتأثير هذه التطورات على السياسات الخارجية لذلك البلد وأثرها على تصورات الآخرين عن الاتحاد السوفياتي . والعديدون على اقتناع بأن السبب الأساسي للتطورات الجديدة هو افلاس ايديولوجية الشيوعية ، وانتهيار حالة المواجهة التي كانت ترعاها .

ما من شك في أن جميع هذه العوامل كان لها دورها . والآراء المختلفة حول أهميتها وكذلك حول أهمية العوامل الأخرى ستظل لفترة طويلة تلون تحليل نطاق وطبيعة النظام الدولي الجديد الذي يتكون حاليا .

وهناك اعتراف لا مفر منه أيضا ، تؤكد من التجربة الأخيرة في الخليج ، ومن الأحداث المأساوية الحالية في يوغوسلافيا ، بأن اختفاء المواجهات القديمة ليس في حد ذاته حلا لجميع العلل العالمية .

ولهذا إن معظمنا متفق على أنه مهما كانت طبيعة النظام الدولي الجديد الناشئ فإنه يجلب معه فرصا غير متوقعة وتحديات جديدة على حد سواء ، وخاصة بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح . وثمة مهمة أساسية للجنة مثل لجنتنا تتمثل في أن تحدد بأقصى ما يمكن من الدقة مكامن الفرص الجديدة والتحديات الجديدة .

يدرك الجميع أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين فعله لكفالة الاستقرار الحقيقي الدائم في العلاقات الدولية .

لقد أشار العديد من وجه حق أنه لا يمكن كفالة الأمن العالمي عن طريق الإجراءات الانفرادية أو الثنائية فحسب . ففي مرحلة ما لا بد للمجتمع الدولي بأسره أن يشارك في العملية الجارية . وفي هذا السياق يجب أن يبدأ البحث عن الفرص الجديدة التي تتوفر والتحديات التي تنشأ في أعقابها .

وفي ميدان نزع السلاح النووي ، تأمل مالطة أن يعطي المناخ الدولي الجديد دفعة منشطة للجهود التي تبذل من أمد طويل في ثلاثة مجالات مترابطة وهي الحظر الشامل للتجارب وعدم الانتشار وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية .

إن قضية إنهاء جميع التجارب النووية قضية ملحة على الصعيد الأمني والبيئي على حد سواء . وقد اتخذ الاتحاد السوفياتي خطوة أولى مرحبا بها بالاعلان عن وقف مؤقت من جانب واحد لمدة عام . وإن مستوى الترسانات النووية الموجودة حاليا لدى الدول الكبرى ودرجة تطورها ينبغي أن يؤدي إلى التوسيع الأفقي المبكر لفكرة الوقف المؤقت . فهذا يشكل خطوة هامة صوب الاتفاق في نهاية الأمر على تحويل المعاهدة الجزئية القائمة حاليا إلى معاهدة حظر شامل للتجارب .

ومن شأن الحظر الشامل للتجارب النووية أن يؤدي بدوره إلى تعزيز عملية عدم الانتشار النووي وإضفاء المصدقية عليها . وفي هذا السياق نضم إلى المتكلمين الآخرين في هذه اللجنة بالترحيب بانضمام بعض الدول مؤخرا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وكذلك بالقرار المبدئي الذي اتخذته الصين وفرنسا وغيرهما من الدول بالانضمام إلى المعاهدة .

إن عدم الانتشار مجال تتجلى فيه الحاجة إلى العمل الجماعي الذي يتجاوز العمل الانفرادي أو الثنائي من جانب الدول الكبرى . وهو كذلك مجال من الواضح فيه أن فوائد مناخ الثقة الجديد بين الدولتين العظميين لا تنتقل بصورة آلية إلى بقية المجتمع الدولي .

وقد بين المجتمع الدولي أن بإمكانه اليوم أن يتحلى بالارادة السياسية لكشف وعكس اتجاه الحالات الصارخة لعدم الامتثال . ويتعين عليه أن ينتهج نهجا قويا بالمثل تجاه البلدان التي تحاول اخفاء أنشطتها لاننتاج الاسلحة النووية خلف قرارها بعدم الاشتراك في معاهدة عدم الانتشار . والهدف النهائي يمكن ضمانه على خير وجه من خلال مجموعة من التدابير التي تعزز من مصداقية دور الدول النووية الرئيسية ، بما فيها ضمانات بعدم استخدام تلك الاسلحة ضد الدول التي لا تمتلكها ، وفي نفس الوقت الازالة ، أو التقليل الكبير للمخاطر الناجمة عن عدم الامتثال أو عدم الاشتراك .

وباختفاء المواجهة بين الشرق والغرب ، اختفت اليوم الكثير من العوامل التي سمحت بعدم الامتثال أو عدم الاشتراك وربما شجعت على ذلك . وإن البلدان في مناطق العالم المختلفة ، بمنأى عن هذه القيود الكثيرة التي تفرضها الاعتبارات الاستراتيجية ذات الطبيعة العالمية ، يمكنها الآن أن تتبع بحرية أكبر هدف تحقيق اتفاق بشأن انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . وإن انشاء هذه المناطق يعتبر متمما هاما ، وربما لا يمكن الاستغناء عنه ، للعملية الأوسع نطاقا صوب عدم الانتشار النووي . ويمكننا أن نتعلم الكثير من التجربة الايجابية التي مرت بها منطقة أمريكا اللاتينية في هذا المضمار .

ويبدو في ذهن البعض أن الاسلحة النووية قد اكتسبت نوعا من الشرعية الشريفة في فلسفة الردع - رغم أن خط التفكير هذا يمكن التشكيك فيه بصفة خاصة على الصعيد الاقليمي . ولا يمكن ايراد هذه الاعتبارات فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية أو الاسلحة البيولوجية .

وعملية التوصل الى اتفاق على حظر عالمي وشامل يمكن التحقق منه على نحو فعال بشأن الاسلحة الكيميائية تقدمت شوطا كبيرا في مؤتمر نزع السلاح - ومن المؤسف أن هذا هو المجال الوحيد الذي يبدو أن المؤتمر يحرز فيه بعض التقدم . وترحب مالطة بالتقدم الذي سجل بالفعل في هذا المجال وتحت جميع الاطراف المعنية على ألا تدخر وسعا في التوصل الى اتفاق بشأن المشاكل المتعلقة المتبقية ، وبصفة خاصة مسألة التحقق .

ونرى أن هناك أهمية مماثلة لعملية تعزيز نظام التحقق والمراقبة الحالي بموجب ما لا يزال يعتبر معاهدة خفض الأسلحة الرئيسية المفتوحة للاشتراك العالمي - إلا وهي اتفاقية الأسلحة البيولوجية .

وعند النظر في هذه الموضوعات يمكن للمرء للأسف أن يفكر أن البشرية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تتجاهل أيًا من الأسرار المدمرة التي اكتشفتها . بيد أنها تستطيع أن تتعلم اتخاذ إجراء مشترك لازالة المخاطر التي وجهتها هذه الاكتشافات السبقائها ذاته .

ولا يمكن النظر بلغة التغيير العنيف المفاجئ هذه في المشكلات المتمثلة بالأسلحة التقليدية . بيد أن هدف خفض مستوى التسلح التقليدي لا يزال هدفا رئيسيا في سياق ضرورة تعزيز السلم والأمن الدوليين .

لقد فكر العديد من المتكلمين في هذه اللجنة في أن نتيجة مؤسفة لنهاية الحرب الباردة يبدو أنها تتمثل في انطلاق النزاعات العرقية والسياسية والاقليمية التي كانت مكبوتة طوال نصف القرن الماضي . وربما من السابق للأوان أن نستخلص أن تدفق تلك المشكلات الجديدة التي نشأت ، وبمفة خاصة في أوروبا ، يشكل جزءا لا يتجزأ من النظام الدولي الجديد ، وليس عملية طبيعية ، وإن كانت مؤقتة ، للتكيف مع الحقائق الجديدة .

إن بروز هذه المشكلات الجديدة ، بغض النظر عن أشارها الطويلة المدى ، بالاقتران بالمشكلات المستعمية التي طال أمدها في مناطق عديدة من العالم ، يؤكد على ضرورة اعتماد تدابير عاجلة لتعزيز الأمن والاستقرار . وتتضمن هذه التدابير العمل على الصعيد الدولي ، وخصوصا من خلال دور صيانة السلم الوقائي الاشد فعالية الذي تقوم به الأمم المتحدة ، من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة . وتتضمن العمل على الصعيد الاقليمي حيث يقوم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بدور بناء الأمن والثقة ونزع السلاح بأسلوب ناجح للغاية . وتتضمن أيضا العمل على خفض مستوى التسلح التقليدي في جميع أنحاء العالم .

يكتسب موضوع مستويات التسلح التقليدي اهتماما خاصا في لجنتنا هذه السنة في ضوء الاقتراح المطروح علينا بإنشاء سجل لعمليات نقل الاسلحة . وهناك اتفاق عام على أن تدابير تعزيز وضوح مستويات التسلح التقليدي تشكل اجراء بحد ذاته لبناء الثقة والامن . وهو يعزز أيضا عملية تقليل التسلح التقليدي . ولكن وجهات النظر مختلفة ، فيما إذا كان الانشاء الفوري لسجل نقل الاسلحة يعتبر الخطوة الاولى الاشد فعالية في هذا الاتجاه .

وترحب مالطة بدراسة الامين العام عن طرق ووسائل زيادة الوضوح في عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي (A/46/301) . ويذكر التقرير أن مالطة شاركت في الماضي ، في عام ١٩٦٨ في تقديم مشروع قرار ، طلب فيه من الامين العام أن يتأكد من موقف الدول الاعضاء بشأن سجل الامم المتحدة لعمليات نقل الاسلحة . وقد قال رئيس وزراء بلدي في ذلك الوقت السيد جورج بورغ - أوليفير ، عندما خاطب الجمعية العامة في عام ١٩٦٥ ، أي بعد سنة فقط من انضمام مالطة الى المنظمة ، حيث تكلم عن نزع السلاح : "من شأن أحد الاجراءات أن يكون الاعلان ، ومن ثم المراقبة المباشرة لنقل الاسلحة بين الدول" . (A/PV.1359 ، الفقرة ١٤)

ونحن نؤيد الاقتراح بإنشاء سجل نقل الاسلحة . ونحن نفعل هذا ونحن ندرك تماما أن عمليات نقل الاسلحة لا تشكل إلا جانبا واحدا من كل مسألة مستويات الاسلحة . وينبغي أيضا معالجة جانبين آخرين يحظيان بنفس القدر من الاهمية وهما الانتاج والتخزين ، وكذلك المسألة المتعلقة ، مسألة نقل التكنولوجيا .

ولكننا لا نرى أن جميع هذه الجوانب يجب إما أن نعالجها سويا أو لا نعالجها على الاطلاق . ولا نرى أيضا أن مسألة مستويات الاسلحة التقليدية لا ينبغي النظر فيها إلا بالاقتران بمسألة أسلحة التدمير الشامل ، بما فيها الاسلحة النووية .

هناك حساسيات عديدة تنطوي عليها مسألة انشاء سجل لعمليات نقل الاسلحة ، يتعلق بعضها بشواغل تتمثل بالسيادة الوطنية والحق في الدفاع عن النفس ، وحساسيات أخرى تتعلق بجوانب الامن الاقليمي ، وغيرها تتعلق أيضا بالاشارة الطويلة المدى لموضوع نقل التكنولوجيا وأهميته بالنسبة للتنمية .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، من الضروري أن يأخذ قرار انشاء السجل ، وبصفة خاصة توقيتته ، في اعتباره الشواغل المشروعة لجميع الاطراف . وفي ضوء ذلك ، وعلى الاقل في هذه المرحلة ، سيكون السجل طوعيا ، ولا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا كان قرار انشائه قد تم التوصل اليه من خلال توافق آراء حقيقي . ونحث جميع الاطراف المعنية على أن تعمل بطريقة بنّاءة من أجل تحقيق هذا التوافق في الآراء .

لقد فكر الكثير من المتكلمين في هذه اللجنة وفي أماكن أخرى في الروابط التي لاتزال قائمة فيما بين مسائل نزع السلاح والتنمية ، بالإضافة الى أهمية الاعتبارات البيئية في هذا السياق . وهناك شعور متزايد بأن الروح الجديدة من الثقة والتعاون اللذين حلا محل الشك والمواجهة في كثير من الجوانب الهامة للحياة الدولية يمكن أن تسهم بشكل ملموس في الاتفاق على استخدام أفضل وأكثر رشدا للموارد العالمية ، تعزيزا للأمن الطويل المدى ورفاهية جميع الشعوب .

ولكن هناك وعي مؤلم أيضا بأن المجتمع الدولي لم يتمكن بعد من اقتناص الفرص الجديدة بالكامل - باننا لانزال بعيدين عن ايجاد الوسائل السليمة للاستغلال الناجح للامكانيات الهائلة المتوفرة لدينا . ويأمل وفدي في أن تتمكن اللجنة من الاسهام بنصيب مفيّر ولكنه هام في هذا الاتجاه بالاتفاق على أساليب عمل تعطي أهمية أكبر لمداولاتها وفعاليتها أكبر لقراراتها . ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الجهود في هذا الاتجاه .

السيد ايت شلال (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أنقل اليكم والى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين أحتر التهنئة المخلصة من جانب الوفد الجزائري . وفي رأينا ، ان انتخابكم لهذا المنصب إنما هو ضمان لنجاح أعمالنا . ويمكنكم أن تعملوا على كامل تعاون وفدنا معكم في الانطلاق بمهمتكم .

لقد خاطب وفد مملكة المغرب قبل ذلك هذه اللجنة باسم أعضاء اتحاد المغرب العربي . وقد أعرب عن وجهات النظر العامة لهذا الاتحاد بشأن قضايا نزع السلاح . ومن

جانبي ، أود أن أتناول بعض المسائل المحددة التي يجدر بنا أن نوضحها هنا من أجل أن تصبح سياسات بلدي جلية تماما .

إذا كان هناك ميدان في العلاقات الدولية أحدثت فيه التطورات التاريخية نتائج ايجابية وأفسحت فيه المجال أمام مبادرات هامة ، فهو بالتأكيد ميدان نزع السلاح . فالاتفاقات تتوالى باستمرار ، وفي كل يوم يمر نسمع عن اقتراحات جديدة من أجل تخفيض القدرات النووية الموجودة ، ومن ثم السعي لدرء خطر الانفجار الذي تتحمل إشاره المساوية الانسانية جمعاء .

وهكذا ، منذ توقيع اتفاق نزع السلاح النووي الاول في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ أُبرمت معاهدتان أخريان ، الاولى تناولت الاملحة التقليدية في أوروبا ، والثانية وُقعت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وتتعلق بالاسلحة النووية الاستراتيجية . بل منذ عهد أقرب ، قدمت الولايات المتحدة مقترحات ترمي إلى تخفيض القدرة النووية التكتيكية . وقد لقيت هذه المقترحات ترحيبا لدى الاتحاد السوفياتي الذي طرح من جانبه مقترحات ببناء معطيا بذلك قوة دفع جديدة لعملية نزع السلاح . ونأمل في أن يتم بسرعة إبرام اتفاق بشأن هذه الاملحة بين الدولتين وأن تتبع ذلك مبادرات أخرى .

إن الجزائر تعرب عن اغتباطها للاتجاه الإيجابي في نزع السلاح النووي ، على الرغم من أننا ندرك إنه لا يزال يتعين القيام بالشهء الكثير في هذا الصدد ، وخصوصا على الصعيد المتعدد الاطراف ، لتحقيق القضاء التام والقطعي على التهديد النووي .

إننا نرحب بهذه الاشياء ، أولا ، لأن الاتفاقات والمقترحات تتناول نزع السلاح النووي الذي مابرح مسألة تحظى بأعلى أولوية كما لوحظ في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح . ثانيا ، لأن تدابير نزع السلاح تعبير محدد للغاية عن التقدم الذي أُحرز في تحسين العلاقات الدولية عن طريق تعزيز الحوار والتعاون بوصفهما وسيلة لتسوية المنازعات . وأخيرا ، نرحب بهذه الاتجاهات لأن تدابير نزع السلاح هذه ، على الرغم من أنها قد تكون تدابير جزئية في سياق المهمة التي يتعين إنجازها ، ستبقي على الزخم اللازم للجهود التي تُبذل في مجالات أخرى من مجالات نزع السلاح لكي تشمل تلك العملية جميع البلدان .

إن المنجزات المحققة في مجال نزع السلاح ، مهما بدت خلابة في شكلها ، تقصر حتى الآن عن الوفاء بآمالنا . وتوجد بضعة أسباب لهذا وأذكر فيما يلي بعضا منها .

السبب الاول هو إن ما حُقق كان بمررة جوهريية في السياق الشئائي البحث . ونأسف أسفا شديدا لأن الإطار المتعدد الاطراف للمفاوضات مابرح ، على الاقل ، يحتل مكانا هامشيا .

يأمل في اشتراك جميع البلدان في جهود نزع السلاح ، يبدو أيضا أن من الجوهرى لنا أن نهيب أولا الظروف المناسبة لإلغاء طابع العالمية على الاتفاقات القائمة ، وبخاصة التنفيذ المتساوي وغير التمييزي لجميع نمونها والموازنة بين التزامات الدول الأطراف .

إن الجزائر ، في ضوء خياراتها الأساسية ، قد اختارت تطوير البحوث من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية . وإن برنامج البحث هذا الذي ينفذ بصورة علنية يوضع بصورة انفرادية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ما برح بلدي يتعاون معها تعاوننا مشمرا منذ سنوات . لهذا لا ينبغي لأي تحفظات قد تكون لدينا فيما يتعلق بأي صك متعدد الأطراف أن تشير بصورة أوتوماتيكية تفسيرات خاطئة وفي بعض الأحيان منحازة مما يلقي بظلال من الشك على المحاولة المشروعة المتمثلة في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير لتلبية احتياجات التنمية فقط .

إن الجزائر بوسفها عضوا في مؤتمر نزع السلاح تشارك مشاركة قوية في المفاوضات الجارية لوضع اللزمات الأخيرة على اتفاقية دولية بشأن الحظر الكامل لاستحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وبشأن تدمير تلك الأسلحة .

إن التقدم الذي أحرز في المفاوضات بشأن الاتفاقية - والفضل في ذلك يرجع بصورة خاصة إلى المبادرة الرئيسية التي أعلنها الرئيس بوش في شهر أيار/مايو ، وهي مبادرة مكنت من إزالة بعض العقبات الرئيسية ، وإلى الاتفاق الجاري إعداده الآن بشأن العديد من الجوانب التي لاتزال موضع خلاف - لا بد له أن ييسر إبرام هذا الصك الحيوي في عام ١٩٩٣ .

إن بلدي لن يدخر وسعا في سبيل ضمان تحقيق هذا الهدف في العام المقبل .

وإن إمكانية النجاح في إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة الكيميائية في الموعد الزمني المحدد لن تلقى منا إلا الترحيب . وهذا يبعث في نفوسنا الأمل في أن يستعيد مؤتمر نزع السلاح ولايته الأصلية في نهاية المطاف وأن يتسنى له ، بالتالي ، إحراز تقدم مماثل في المفاوضات بشأن المسائل الأخرى المدرجة على جدول أعماله .
 إلا أن إبرام اتفاقية دولية ينبغي ، في رأينا ، ألا يقف عائقا في سبيل التنمية أو الحصول على التكنولوجيا في مجال الصناعات الكيميائية . ونظام التحقق الذي يجب إقامته ينبغي ألا يتحول إلى عقبة تعرقل ازدهار الصناعات الكيميائية في البلدان النامية ولا إلى وسيلة للإشراف على هذه الصناعات . ولا يمكن تحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية المقبلة إلا إذا تمّ الوفاء بهذا الشرط الرئيسي .

وفي مجال نزع السلاح ، يقوم النهج العام الذي تلتزمه الجزائر على أساس سياسة ثابتة تعززها التطورات التي وقعت مؤخرا على الساحة الدولية . وإننا نشعر أن تدابير بناء الثقة ونزع السلاح ثمرة حوار ناجح ومثمر يستهدف تحسين العلاقات وتهدئتها بين الدول وتسوية النزاعات والخلافات التي تؤدي إلى حدوث التوترات . وفي هذا الصدد ، إن أوروبا والعلاقات بين الشرق والغرب مثال ذو دلالة . وإن الإرادة المعرّبة عنها بوضوح لتخفيف حدة الاختلافات السياسية السابقة والخصومات القديمة مكّنت من إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح .

إن أية مبادرة في مجال نزع السلاح ، أيا كانت مزاياها الحقيقية وأيا كانت دوافع مقدمتها ، يجب أن تستند أساسا إلى واقع البيئة السياسية ومتطلباتها وقيودها . ومن ثم ، إن مهمتنا الأولى تتمثل في أن تسوّى - في سياق عام يأخذ في الحسبان جميع أبعاد المسألة - المشاكل السياسية التي تعرقل إقامة سلم حقيقي وأمن دائم في مناطق مختلفة من العالم .

وفي هذا الصدد ، إن المبادرة التي طرحتها قبل بضعة أشهر الدولتان العظيمتان والتي تدعو إلى وضع قواعد لتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط لا تبدو في حد ذاتها ردا

مثاليا على المشاكل التي تمر بها المنطقة . فقد تم التفاوض ببساطة عن مسائل هامة للغاية . وإنني أشير ، على سبيل المثال ، إلى قدرة اسرائيل النووية التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم ، والتي يرفض النظام الاسرائيلي بتعننت وضعها تحت تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية . علاوة على ذلك ، فقد طرحت هذه المبادرات دون اتفاق مسبق مع الدول المعنية كما لو ان هذه الدول لا تملك أي حق في أن تعرب عن وجهة نظرها في التدابير المزمع اتخاذها التي تؤثر بشكل مباشر على احتياجاتها الامنية وبالتالي مستقبلها .

وبالمثل ، يستحق الاقتراح بإقامة سجلّ لعمليات نقل الاسلحة التقليدية الدراسة . وفي هذا المجال أيضا ، يجب علينا أولا وقبل كل شيء ، أن نعالج أسباب تكديس الاسلحة ، وخصوصا في البلدان النامية . وبالإضافة إلى ذلك إذا كان لعمليات نقل الاسلحة أن تكون واضحة يجب أن يطبق الشيء ذاته على جميع الجوانب الأخرى المتمثلة بهذه المسألة ، أي إنتاج الاسلحة والمخزونات القائمة وعمليات نقل التكنولوجيا العسكرية . ويتعين علينا أيضا أن نأخذ في الحسبان احتياجات الدول الدفاعية لمواجهة المخاطر التي تحدث بأمنها والواقع السياسي لكل منطقة . كما أن الشفافية في نقل أسلحة التدمير الشامل يجب أن تكون هدفا .

لهذه الأسباب ، يعتبر وفدي أن المزيد من النظر في هذه المسائل في إطار صحيح وبالتعاون مع جميع الدول أمر ضروري . ويجب دراسة هذه المسائل بتمعن مع المراعاة الخاصة لأولويات نزع السلاح العام والكامل والاحتياجات الدفاعية للدول وكل المسائل المتمثلة بذلك . وذلك ضرورة لا مفر منها إذا أردنا حقا أن نتوصل إلى أكبر قدر ممكن من توافق الآراء بشأن هذه المشكلة ، وهو شرط لا بد منه للتنفيذ الفعال للتدابير المزمع اتخاذها . ونحن نرى أن إحدى الوسائل لتحقيق مثل هذا التوافق في الآراء بشأن مسائل نزع السلاح تتمثل في مشاركة الأمم المتحدة في جميع مراحل التفاوض بشأنها .

ختاما ، أود أن أقول إننا نعلق آمالا عريضة على التوزيع المنصف لفواشيد السلم وعلى سلم بيرتهن أولا بالبحث عن تسوية عادلة ودائمة للنزاعات التي تعاني منها

شعوب عديدة في جميع أنحاء العالم ، وبالنهوض بتنمية حقيقية في بلدان العالم الثالث وعدم تصعيد سباق التسلح والانتقال إلى نظام من العلاقات الدولية يحكمه الحوار والتفاهم المتبادل والتعاون .

السيد بيلوا تانغ (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسر

وفد الكاميرون أن يضم صوته إلى التهائم التي وُجّهت إليكم ، سيدي الرئيس ، وبقية أعضاء المكتب على انتخابكم . ولا شك في أن لجنتنا ستكون قادرة ، بفضل قيادتكم ، على العمل بفعالية أكبر من أجل تعزيز السلم والامن الدوليين . ويمكنكم أن تعولوا على تعاوننا الكامل في هذا المجال .

إن أعمال اللجنة تجرى في فترة تاريخية مؤاتية أكثر مما كانت عليه في العام الماضي ، وهي فترة يؤدي فيها التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب والمنامخ الدولي بصفة عامة إلى مبادرات جديدة في مجال نزع السلاح ، مثل إبرام معاهدة تخفيض الاسلحة الامتراتيجية بين واشنطن وموسكو ، وقرار الولايات المتحدة بإزالة جميع الاسلحة النووية التكتيكية في الجو والبحر في أوروبا وآسيا والتفاوض بشأن تخفيضات كبيرة في عدد القذائف التسيارية المتوسطة المدى ، والاقتراح السوفيياتي المقابل ، الامر الذي يدل على رغبة الدولتين العظميين في إحراز تقدم ملحوظ في مجال نزع السلاح . وترحب الكاميرون بهذه التدابير التي من شأنها أن تعزز السلم والامن الدوليين ، وتود أن تشجع على طرح مبادرات أخرى مماثلة لتحقيق تخفيضات أكبر في الاسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل إلى مستوى الدفاع الأدنى .

ونرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بلا هوادة للاستفادة من منساح الانفراج المؤاتي الحالي الذي يبشر بالخير بالنسبة لتحقيق الاهداف المشتركة في مجال نزع السلاح التي عرفلتها الحرب الباردة لمدة طويلة .

ولهذا ترى الكامبيرون أن المبادرات الشنائية والمبادرات التي تصدر عن جانب واحد في مجال نزع السلاح ، بالرغم من أنها تستحق الشناء ، يجب أن تتخذ عن طريق نهج شامل متعدد الاطراف يقوم على توافق الآراء . وفي هذا الصدد ، يبدو أن الامم المتحدة تشكل الإطار الامثل الذي يمكن أن ننظر من خلاله في مسألة نزع السلاح التي تهمننا جميعا .

وفي مواجهة عامل مشير للقلق وهو أن هناك بلدانا عديدة تمتلك ترسانات ضخمة من الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، يبدو أن من الضروري ، ومن المرغوب فيه أن نعالج مشكلة نزع السلاح باتباع نهج متكامل ، إذا أردنا إبطاء سباق التسلح والإسراع بعملية تخفيض الاسلحة ونزع السلاح . ونحن نؤيد الجهود المبذولة على المستوى متعدد الاطراف في هذا المجال .

بهذه الروح تؤيد الكامبيرون التسمية المتعلقة بإعادة إنشاء اللجنة المختصة للحظر الشامل للتجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٣ . ونأمل أن تسمح أعمال تلك اللجنة بإبرام معاهدة للحظر التام للتجارب النووية .

ونحن نرحب أيضا بأن بضعة بلدان تسمح بتميز عالمية معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وفي هذا الصدد يسعدنا أن نلاحظ أن تنزانيا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي والصين وفرنسا قررت الانضمام إلى المعاهدة . ونأمل أن تقوم الدول التي لم تفعل ذلك بعد بالانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في إنشاء عالم خال من الاسلحة النووية .

وبالاضافة إلى ذلك ، تؤيد الكامبيرون توسيع نطاق معاهدة عدم الانتشار وعقد مؤتمر عام ١٩٩٥ المتعلق بها ، الذي يجب أن يبدأ التحضير له في عام ١٩٩٣ .

وتستحق أيضا أسلحة التدمير الشامل ، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، اهتمام المجتمع الدولي . وتؤيد الكامبيرون الجهود التي تبذل في الوقت الحالي بغية إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، وتأمل أن العقبات التي تقف في وجه نظام التحقق وتعرقل التقدم صوب إبرام اتفاق نهائي ستزال بالتوصل إلى حل وسط ، مما يمكن من تحقيق توافق في الآراء في مؤتمر ١٩٩٢ .

وبالتالي ، نأمل أن تنضم جميع الدول إلى الاتفاقية القادمة للأسلحة الكيميائية ، دون المساس بإمكانية قيام بلدان العالم الثالث بتطوير صناعات كيميائية للأغراض السلمية .

وتؤيد الكامبيرون أيضا نتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، الذي يؤكد من جديد الاعلان الصادر عنه أن الانضمام العالمي إلى الاتفاقية من شأنه أن يعزز السلم والامن الدوليين .

ونظرا للاهتمام الشديد بأمور نزع السلاح ترى الكامبيرون أنه مما هو مرغوب فيه إلى حد كبير أن تقوم جميع الدول بالاشتراك في كل مراحل المفاوضات حول هذه الأمور على مختلف مستويات الهياكل متعددة الأطراف التي أُقيمت لهذا الغرض . ولهذا ، نؤكد من جديد مناشدتنا توسيع نطاق تكوين هيئة نزع السلاح .

وبالإضافة إلى ذلك ، رحبنا بالقرار الصادر في دورة حزيران/يونيه ١٩٩١ في جنيف المتعلق بتحسين عمل مؤتمر نزع السلاح . وبموجب هذا القرار ، يمكن الآن للدول غير الأعضاء المدعوة إلى المؤتمر أن تشارك في الجلسات العامة ولسات الهيئات الفرعية كذلك .

وأحد الدروس المستفادة من حرب الخليج هو أن مراقبة عمليات نقل الأسلحة مرغوب فيها إذا أردنا أن نمنع الانتشار العشوائي للأسلحة . ولذلك توافق الكامبيرون على مبدأ إنشاء سجل عالمي غير تمييزي تحت رعاية الأمم المتحدة لنقل الأسلحة التقليدية . ولكن وضع هذا السجل موضع التنفيذ يشير مشاكل . ونرى أنه يجب دراسة جميع الاقتراحات المقدمة في هذا السياق بروح واقعية وذهن متفتح لكي يمكن التوصل إلى حل وسط مرض .

وقد ذكر السيد ياسوهي أكاهي وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح في البيان الهام الذي أدلى به أمام هذه اللجنة أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتبع نهجا متعدد الأبعاد للسلم والامن لا يسيطر عليه الجانب العسكري بل يُدرس من خلال علاقته بالاولويات الأخرى كالتنمية والرفاهة والبيئة وحماية حقوق الانسان .

وبالنسبة للكامبيرون ، فقد اهتمت دائما بهذا الامر ، وبخاصة عندما اقترحت إيجاد علاقة بين نزع السلاح والتنمية ، وهي علاقة قائمة ومقبولة الان . والواقع أن تعزيز الامن في أقل مستويات الدفاع من شأنه أن ييسر تحقيق وفورات ملموسة يمكن استخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة .

وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن لنزع السلاح أن يحقق النتائج المرجوة إلا إذا أدى إلى بناء الثقة بين الدول . ولهذا فإن الكامبيرون تسعى إلى تحقيق الهدف النهائي وهو نزع السلاح العالمي في نفس الوقت الذي تشجع فيه كل المبادرات التي تقود إلى تعزيز نزع السلاح الاقليمي ، وهو عامل أساسي في السلم والامن الدوليين .

ومن هذا المنطلق ، استضاف بلدي في ياوندي خلال الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه الماضي حلقة دراسية وحلقة عمل حول حل الصراعات ومنع الازمات واحتوائها وتعزيز الثقة بين الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى . وقد نظمت هذا النشاط ادارة شؤون نزع السلاح بالتعاون مع حكومة الكامبيرون واشتركت فيها ١٠ بلدان من المنطقة دون الاقليمية . وأود هنا أن اتقدم بالشكر للامم المتحدة ، وبخاصة السيد أكاهي ، وأؤكد له استعداد الكامبيرون للاستمرار في التعاون مع الامم المتحدة في مجال نزع السلاح .

وقد أعرب المشتركون في هذه الاجتماعات في ياوندي عن رغبتهم في أن يستمر المجتمع الدولي في تأييد المبادرة الواسعة النطاق التي تقوم بها دول افريقيا الوسطى بغية التوصل إلى ابرام اتفاق عدم اعتداء واعتماد صكوك قانونية تتعلق بنظام للمساعدات المتبادلة والدفاع الجماعي على المعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، وإنشاء مركز للدراسات الاستراتيجية عن طريق الجامعات أو المدارس العسكرية الموجودة في

المنطقة دون الاقليمية وإقامة تعاون على الصعيد دون الاقليمي في مجال التدريب العسكري ، وتنظيم تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة ، وإنشاء لجنة استشارية دائمة تحت رعاية الأمم المتحدة تعنى بشؤون الأمن ، وتكثيف الوجود الدبلوماسي لكل دولة لدى الدول الأخرى في المنطقة دون الاقليمية ، وهو أمر ينفذ الآن على قدر المستطاع ، وتخفيض الميزانيات العسكرية وميزانيات الأمن وتحويل الموارد التي يتيحها ذلك التخفيض إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبخاصة مشروعات التنمية الوطنية والاقليمية ، وإنشاء خطوط للاتصالات الهاتفية الطارئة بين رؤساء الدول أو الحكومات ، وتعزيز التعاون الاقتصادي كما نمت عليه المعاهدة التي أنشأت المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى .

العام للمؤتمر ، السيد سامي كوم بو وفريقه كله وفرع جنيف لإدارة شؤون نزع السلاح ، تحت القيادة الكفأة للسفير بيراساتيغو تستحق إمتنانا الخاص .

إن لوجود الامين العام لمؤتمر نزع السلاح ، السفير كوماتينا على المنصة ، أهمية بحاجة إلى تأكيدها . وإن عمل أمانة المؤتمر له قيمة فريدة وأهمية هائلة في عملية المفاوضات . وفي هذا السياق ، إن العمل الذي قام به السفير كوماتينا في دوره المزدوج بوصفه ممثلاً شخصياً للامين العام للأمم المتحدة وأميناً عاماً للمؤتمر كانت له قيمة كبيرة في مراحل المفاوضات المعقدة ، وأيضا في الوقت الراهن حيث يحزن تقدم نحو إبرام اتفاقية بشأن الاسلحة الكيماوية . إن اسمه مكتوب فعلا في سجلات الدبلوماسية باعتباره رجلا ذا إنجاز كبير .

إن تكرار اجتماعنا السنوي في اللجنة الاولى ، إلى جانب كونه يستجيب لمنطق قائمة المؤتمرات ، يتيح لنا اجتياز الاحداث الماضية وتقييمها في سياق عملنا . منذ عامين ، كانت الفكرة المهيمنة في جميع البيانات التي أدلى بها أمام اللجنة هي دون شك عملية التغيير في أوروبا الشرقية ، العملية التي - بحكم تأشيرها المباشر على تطور المواجهة الاستراتيجية بين الشرق والغرب التي وصلت إلى حد اعتبارها لا مفرزى لها - جعلتنا نفكر في الحاجة إلى إعادة النظر في جميع ملامح ونطاق جدول أعمال الامن المتعدد الاطراف .

لقد جئنا إلى هذا المحفل في عام ١٩٩٠ ونحن نحس أنفسنا خوفا من إمكانية حدوث نزاع مسلح في الخليج ، أصبح بعد ذلك حقيقة . وفضلا عن ذلك كنا نتساءل عن مدى تأثير تلك الازمة على ما بدت في ذلك الوقت أنها دلائل مبشرة بالخير في مجال نزع السلاح والامن .

واليوم ، ومع أن تلك الازمة ، على الأقل في أخطر جوانبها ، قد جرى التغلب عليها ، تأخذ تحديات جديدة في الظهور ، وهي تحديات يمكن أن نقول عنها أنها تنبع من إرادة شعوب العالم التي لا تقهر في تحقيق الحرية والديمقراطية وفي إنماء مجتمعات أكثر عدلا لا يسودها العوز والحرمان .

والسؤال الذي ينبغي لنا أن نجيب عليه في هذا السياق المحدد هو إلى أي مدى وكيف يمكن للإطار القائم ، وهو جدول الأعمال الحالي لنزع السلاح والأمن ، أن يكون ملائما للوضع العالمي الراهن .

وجوابنا هو أنه ينبغي لنا أن نعمل بطريقة فعالة مصممة ، محدثين التغييرات الضرورية حتى لا نجعل من التحليل المتعدد الأطراف للأمن مجرد مدى سلبي لحقائق وأحداث تقع فيما وراء نطاق اللجنة الأولى أو حتى مؤتمر نزع السلاح نفسه الذي نسميه ربما بشيء من الافتخار بأنه "المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح" . وإذا أقول هذا ، أشاءل عما إذا كان تكرارنا شبه التلقائي لهذا التعريف لا يتناسب تناسبا مباشرا مع فقدان النفوذ الحقيقي الذي عانت منه الآليات المتعددة الأطراف في مجال الأمن في السنوات الأخيرة .

من حسن الحظ أن مكانة الأمم المتحدة تعززت اليوم . وبالتالي تأخذ فرصة جديدة في الظهور - وهي ليست الفرصة الوحيدة أو الفرصة الأخيرة ، لكن ربما كانت الفرصة المحيطة - لتصور جدول أعمال جديد لنزع السلاح المتعدد الأطراف للسنوات المتبقية من هذا القرن .

إن هذه المهمة قد تبدو جريئة ، وربما تكون جريئة إذا ما نظر إليها باعتبارها مجرد استجابة نزوية أو عديمة الفائدة لوضع جدول أعمال وآلية مؤسسية لا ترتبط بحاجة محددة .

وكل ما نمنيه بمراحة وبتواضع هو إننا نحن ، المتفاوضين المتعددي الأطراف بشأن نزع السلاح ، ينبغي لنا أيضا أن نقلب صفحة التاريخ التي طوتها الحقائق والعالم من حولنا بكل جراءة في وقت سابق .

ويجب أن نبدأ التفكير في الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . فقد مرت أكثر من ثلاث سنوات على ختام الدورة الاستثنائية الثالثة ، التي تركت مرارة الغشل في اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء . ولا أنتوي اليوم أن ابحت اسباب شيء انتهى في الماضي ، شيء له تعليقات عديدة بعدد أعضاء الوفود الموجودة في هذه القاعة . يكفيني ان أقول ان ذلك الغشل كان أول دلالة صريحة على التفاوت الواضح بين أقوالنا والواقع . فبعد ثلاث سنوات ونصف ومئات من الجلسات في محافل شتى - وتأشيرها في مجال نزع السلاح أجرؤ على وصفه بأنه هامشي - أصبحت هذه الدلالة واقعا واضحا ربما يجب ألا نستمر في تجاهله .

في غضون بضعة أشهر ، حسب الجدول الزمني ، سيقدم مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة النص النهائي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية . ومتى تم ذلك نكون قد انتهينا من مسألة يعتبرها الجميع أهم مسألة للتفاوض على المستوى المتعدد الأطراف .

هل هذا يعني انه لا توجد مسائل أخرى قابلة للمعالجة على المستوى المتعدد الأطراف ؟ قطعاً لا .

لذلك ينبغي أن نمنع النظر في جدول الاعمال الخاص بالأمن ونحاول تحديد المجالات التي تتطلب نهجا جديدا . لقد سبق أن بدأت هذه الممارسة في محافل أخرى مثل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح . إن الهيئة ، وفقا لمهمتها التأسيسية في مجال إعداد الموضوعات للتفاوض ، حققت بالتركيز على المسائل العملية ، نجاحا كبيرا في تقليص جدول أعمالها ، الذي كان مشقلا ومن ثم كان فشله محتوما .

هذه المهمة ، التي بدأتها الهيئة ببعض النجاح ، ينبغي ان تقوم بها هذه اللجنة . وعلى وجه التحديد قد يكون من المفيد تصور عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لتناول هذه الطائفة من المسائل في مجموعها سعيا لإيجاد الحلول اللازمة لمشاكل السنوات المتبقية من هذا القرن .

والمسألة ، في رأينا ، ليست مسألة وضع أولويات جديدة أو الدخول في معارك كلامية لإقحام التزامات في نص الوثيقة ، ليست الدول على استعداد لقطعها على نفسها

على صعيد منع القرار السياسي الحقيقي . لقد اعتدنا على هذه الممارسة وعانينا منها طويلا وينبغي ان نكون قادرين على تفادي تكرارها في المستقبل .

المهمة التي تدور في أذهاننا هي إعداد نص مختصر ، ومن الناحية العملية جدول أعمال أو قائمة بالموضوعات التي يمكن وصفها بأنها عاملة ، وذلك على العكس من جدول الأعمال السياسي الشامل الذي يتضمن أولويات ومسائل من الواضح أنها غير ناضجة للتفاوض على الصعيد المتعدد الاطراف . إن محتويات هذا الجدول العامل لنزع السلاح يجب أن تكون متنوعة ، ويجب ألا يكون هناك ما يدعو إلى استبعاد الأولويات التي ليست قيد البحث . وإذا اتبعنا هذه الخطة فيمكننا أن نحدد مسائل معينة واضحة وضوح الشمس .

في مجال منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، على سبيل المثال ، توجد مجالات تتطلب بشكل واضح كل الوضوح النظر على الصعيد المتعدد الاطراف . ويمكننا ، بمجرد إلقاء نظرة سريعة على التقرير الأخير للجنة المختصة ذات الصلة في مؤتمر نزع السلاح ، أن نتبين ان صياغة التدابير اللازمة لحماية التوابع المختصة للاستخدامات غير العسكرية ليست في صالح الدول الغضائية فحسب ولكن أيضا في صالح أولئك الذين يتطلعون إلى الاشتراك في استكشاف الفضاء واستغلاله .

إن ملاحية تطبيق تدابير بناء الثقة في الفضاء قد أقرتها الجمعية العامة لأول مرة منذ ما يزيد قليلا على العام وذلك باتخاذها القرار ٥٥/٤٥ بء (١٩٩٠) . وبهذا المعنى يظهر ان هناك طائفة كاملة من الفرص الجديدة التي ينبغي لنا ان نشجعها في مجال من الأنشطة البشرية سيتطور تطورا كبيرا في المستقبل القريب جدا . وهذا مجال على موضوع يستحق المزيد من البحث .

ومتى انتهينا من حل المسألة الملحة - مسألة الحرب الكيميائية باعتمادنا المقبل للاتفاقية ، فستظل على قائمتنا مسائل معلقة أخرى مثل تلك الخاصة بالحرب البكتريولوجية .

استنادا إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث المعقود في جنيف سيجتمع قريبا فريق من الخبراء لتحليل جدوى تدابير التحقق الممكنة من وجهة نظر علمية وتقنية . وقد

أوضح المؤتمر الاستعراضي ، في بيانه الختامي ، ان تقرير الخبراء . يمكن تحليله في وقت لاحق من جانب الدول الاطراف ، إذا رغبت في ذلك . والسؤال الذي يثور إذن هو ما إذا كان من المستصوب إعطاء مؤتمر نزع السلاح ، بخبرته الواسعة التي تمتد سنوات كثيرة في مجال التفاوض فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية ، الولاية للنظر في اتخاذ تدابير إضافية في مجال الأنشطة البيولوجية العلمية التي تعزز بطريقة أو بأخرى النظام الذي يركز حالياً على الاتفاقية والتدابير الوطنية .

هناك مسائل أخرى غير شائعة ولكن ربما ستحظى بأولوية أكبر في السنوات المقبلة . وأقصد على سبيل المثال مسألة النظر على الصعيد المتعدد الاطراف في مجموعات المعايير التي تنظم وتوجه نقل التكنولوجيات الثنائية في شتى المجالات . وقد بدأت الأرجنتين والبرازيل ابتداء من عام ١٩٩١ التأكيد المستمر على الحاجة إلى اجراء مناقشة عريضة بدون شروط مسبقة بشأن مسألة لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي أو ربما لم تحظ بالاهتمام اللازم على الإطلاق . وأقصد الحاجة إلى التوفيق بين استخدام جميع الدول ووصولها المشروع إلى تكنولوجيات التقدم والرفاه ومتطلبات عالم مستقر آمن .

وهنا لدينا موضوع آخر معد للنظر مجدداً على الصعيد المتعدد الاطراف . إن النطاق الواسع لمسألة نزع السلاح التقليدي ، حتى إذا أخذنا في الاعتبار السمات المميزة لكل إقليم ، يتضمن جوانب معينة يمكن تناولها على الصعيد الدولي . والتقارير الأخير لغريق الخبراء المعني بحركة النقل الدولي للأسلحة يوضح هذا كل الوضوح .

وهناك مجال آخر لم يحظ بعد بالاهتمام الذي يستأهله وهو الصلة بين نزع السلاح والأمن من ناحية والأولوية الأولى للتسعينات الا وهي حماية البيئة من ناحية أخرى . فمنذ زهاء ١٥ عاماً توصل مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى . وقد أشبتت حرب الخليج أن موضوع الاتفاقية لم يكن افتراضياً أو غير واقعي ، كما هب العديدون إلى القول .

هل تعد اتفاقية حظر استخدام تقنيات التمييز في البيئة لأغراض عسكرية أو لاية
أغراض عدائية أخرى اتفاقية شاملة كما ينبغي ؟ وهل تعد أحكامها صريحة وواضحة بدرجة
تكفي للحيلولة دون إرتكاب الانتهاكات السرية ، والتي هي في نهاية الأمر أمثلة واضحة
على استخدام النظم الأيكولوجية لأغراض عدائية ؟ وهذه قضية أخرى تقتضي إيلاءها
الاهتمام على المستوى متعدد الاطراف .

إن هذه القائمة ، بطبيعة الحال ، لا تستنفد مختلف الإمكانيات والمسائل التي
أصبحت جاهزة لدراستها على نحو عملي وفعال على الصعيد متعدد الاطراف . وفي هذا
المدد ، سيكون من المفيد لو طرحت الوفود الأخرى وجهات نظرها لعلنا نتوصل سويا إلى
جدول أعمال جديد بأهداف محددة .

ونحن نرى أن أماننا خيارات واضحة . فمن ناحية ، يمكننا أن نصر على توكيد
خلافاتنا في عملية لن تؤدي إلا إلى تهميش واضح ومتزايد لآليات نزع السلاح متعددة
الاطراف ، بما يترتب على ذلك من نتائج يتعذر التنبؤ بها ، ومن ناحية أخرى ، فإننا
نحبذ ، بل نود أن نشجع على وضع صياغة مشتركة لجدول أعمال جديد عامل في إطار
الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥